صحافيات الرياضة

الفرنسيات يكشفن عن

عقود من التمييز والتحرش

النفوذ السياسي لقنوات تونسية غير قانونية يبقيها دون محاسبة

الهايكا لا تملك وسائل لإنفاذ القانون ضد قنوات مشبوهة التمويل



حزيية ضيقة.

تؤكد الهيئات المشرفة على قطاع الإعلام في تونس أنها غير قادرة على

تطبيق القانون على مؤسسات إعلامية تصنفها غير قانونية، بسبب ارتباط

خالد هدوی

🤛 تونس – طالبت الهيئة العليا المستقلة للإعلام السمعي البصري "الهايكا" فى تونس بالنظر فى ملفات قنوات تلفزيونية وإذاعية اعتبرتها "خارحة عن القانون" وتستقوي بأحزاب تشكل الحزام السياسي للحكومة، على غرار حركة النهضـة وقلب تونـس، وتواصل رفض تسوية وضعياتها القانونية.

وأكد رئيس الهيئة نوري اللجمى أن الهابكا تواحه صعوبات كبيرة في مسألة إنفاذ القانون المتعلق بالقنوات الإعلامية غير القانونية.

وأفاد اللجمي في تصريح لـ "العرب" بأن "الهايكا تقوم بالإجراءات القانونية اللازمة في كل مرة، لكن للأسـف سرعان ما تعود هذه المؤسسات إلى النشساط مجددا، لأنها مسنودة من أحزاب سياسية في السلطة على غرار قناتي نسمة

وتابع "هناك حالة من اللامبالاة من بطريقة غير قانونية، لأن المشرفين عليها يدركون أنه لا يوجد عقاب، وهذا يتطلب تدخل مختلف مؤسسات الدولة، والهيئة وحدها غير قادرة على التصدي لهذه



القنوات غير القانونية تمثل ملفا شائكا منذ

وأشار اللجمي إلى "إصارا إذاعة القرآن الكريم على البث دون ترخيص رغم أن الهيئة وجهت دعوات متكررة إلىٰ هذه القنوات تطالبها فيها بتسوية وضعباتها وعدم مواصلة تمردها على القانون"، لافتا النظر إلى "تحول هذه القنوات إلى منصات اتصالية لأصحابها ولأحزاب وشخصيات سياسية علاوة علئ التجاوزات وعدم توفر الإرادة

وتتهم أحزاب النهضـة وقلب تونس باستغلال المنابر الإعلامية واستخدامها لأغراض سياسية، في وقت تقول فيه الهايكا إن هذه القنوات ترفض تسوية وضعياتها ولا تحترم كراس الشروط، ما يستدعى وضع حد لهذه الخروقات.

وقــال اللجمي "إن وفــدا من الهايكا التقئ الرئيس قيس سعيد الاثنين

هذه المنابر بأحزاب سياسية نافذة في السلطة، تستغلها لتحقيق أهداف بخصوص فكرة إعداد تقرير حول التجاوزات القانونية لهذه القنوات وضعيتها والخضوع للقوانين الجاري وستتم متابعته من قبل الرئيس". واستنكر رئيس الهايكا غياب

الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حلول

لهذه التجاوزات من قبل مؤسسات

الدولة والسلطة التنفيذية، قائلا "يجب

التنسيق والتشاور حول المسألة، راسلنا

رئيس الحكومة هشام المشيشي في عدة

مناسبات للتشاور بشان الموضوع منذ

توليـه منصبـه، لكنـه لم يـردّ وتجاهل

وأشار اللجمى إلى "المماطلة

السياسية في التعاطي مع القنوات

الإعلامية المصادرة والمتمثلة في إذاعة

شمس أف.أم وإذاعة الزيتونة، حيث

بقى هذان الملفان يراوحان مكانهما رغم

مساعى الهيئة مع الحكومات المتعاقبة

لضمان شفافية بيع 'شمس أف.أم'

للقطاع الخاص وضم إذاعة الزيتونة إلى

واعتماد تعيينات تخضع لمعايير غير

موضوعية ساهمت في المزيد من تأزم

وترفض المؤسسات الإعلامية المخالفة

تسوية وضعياتها القانونية وتتنصل من

مســؤولية تغيير صبغتهـا، فتصر على

البقاء في دائرة الغموض وضبابية

الرؤية لارتباطها بأحزاب سياسية نافذة

جلســة عامة للحوار مع وفد عن الهايكا.

وقال اللجمي إن "المشهد الإعلامي يضم

حالبا 63 مؤسسة سمعية وبصرية تتوزع

علىٰ 8 قنوات تلفزيونية خاصة وقناتين

عموميتين و18 إذاعة خاصة و11 عمومية

يعرف إشكاليات متراكمة وعالقة تحوّلت

تدريجيّا إلى خطر جدي على مسار

الانتقال الديمقراطي والتداول السلمي

تلفزيونية تعمل بصفة غير قانونية

شئنها شئن إذاعة خاصة وتعمل جميعها

دون ترخيص، وقد تم قبل يومين حجز

معدات البث الخاصة بإذاعة كان مالكها

من بين النواب الحاضرين في جلسة الحوار، وهو سعيد الجزيــري صاحب

إذاعة القرآن الكريم، رغم أن الهيئة سعت

منذ تركيزها إلى تبسيط كراس الشروط

للحصول على تراخيص وإجازات بث

ملفا شائكا عملت الهيئة منذ سنوات

علىٰ إيجاد حل لـه. لكن تلـك القنوات،

وقال إن "القنوات غير القانونية تمثل

لوسائل الإعلام السمعي البصري.

كما أشار إلى وجود ثلاث قنوات

واعتبر أن المشهد السمعى البصري

و22 إذاعة جمعياتية".

وعقد البرلاان التونسى الجمعة

الوضع داخل هذه المؤسسات.

ويرى اللجمى أن الحكومات المتعاقبة

الهروب إلى الأمام

الإذاعات العمومية".

الصحافة والتعبير المكفولة دستوريا. وأكد طارق الكحالوي الناشط السياسى والمديس السابق للمعهد التونسى للدراسات الإستراتيجية وجود مشكلة كبيرة، قائلا إن "المشهد الإعلامي مخترق من أحزاب في السططة بالإضافة إلى الاستقواء على الهايكا، وهذا الوضع

القروي".

واعتبر المحلل السياسي باسل الترجمان أن "الوضع ليس بجديد باعتبار أن هذه القنوات غير قانونية وتستقوي بالسند الحزبي، وجل تمويلاتها مشبوهة، ما يضع تساؤلا في العمق حول مصادر التمويل، ونبيل القُّروي مالك قناة نسـمة الآن في السجن جراء شبهة تبييض الأموال".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" "الهابكا لا تملك وسائل لإنفاذ القانون وهناك من يمنع استعمال حل القوة العامة، لأن هـذه القنوات إذا تم توضيح نقاط وضعبتها ستتم معرفة من بقف

وراءها، وتريد أن تبقىٰ غامضة".

ضغط وتوجيه سياسي. وقالت النائبة عن التيار الديمقراطي

وهى قنوات نسمة والزيتونة وحنبعل، رفضت تسوية وضعيتها وواصلت عملية البث دون ترخيص من الهيئة، وهو نفس الحال بالنسبة إلى إذاعة القرآن الكريم التي تواصل البث دون ترخيص رغم الدعوات المتكررة من قبل الهيئة إلى التوقف عن البث ورغم مساعى الهيئة السابقة في محاولة لدفعها إلى تسوية

بدوره قال عضو الهايكا هشام السنوسي إن "قناة الزيتونة تصرف شهريا 300 ألف دينار وليست لديها تحويلات بنكية بطريقة قانونية"، مؤكدا أن "مصدر هذه المعلومات هو البنك

ويطرح رفض المؤسسات الإعلامية المنضوية تحت الأجندات الحزيية تسوية وضعياتها القانونية تداخل الجانبين السياسي والإعلامي، ما قد يعكس اختراقا ممنهجا للمشسهد ويهدد حرية

وأضاف في تصريح لـ "العرب" "هناك قنوات تلفزيونية على غرار قناة نسمة الخاصة تحرض بشكل يومي على القضاء، إثر سـجن صاحبها تبيل

ودعا الكحلاوي إلى "ضرورة إحداث هيئة دستورية بشكل توافقي في أقرب الآجال وبأغلبية الثلثين لخلق إطارات حرة قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة

وذهب مراقبون إلى أن تشبث هذه القنوات بصيغها غير القانونية سببه المخاوف المتزايدة من انكشاف مصادر تمويلها المشبوهة وأجنداتها الداخلية

وانتقدت شخصيات سياسية خلال الحلسة المؤسسات الإعلامية التي تعمل خارج إطار القانون وتحوّلها إلى أداة

سامية عبو "جلّ من يسائل الهايكا في

البث غير القانوني مستمر

هذا المجلس معنى بتضارب المصالح، والمجلس أصبح معقلا للمؤسسات الإعلامية المارقة، وهناك قناة باعثها في السبجن بتهمة التهرب الضريبي يصبح فجأة سبجينا سياسيا وتتحول القناة إلىي أداة للضغط على القضاء وتصفية الحسابات السياسية"، في إشارة إلى القروي صاحب قناة نسمة ورئيس حزب قلب تونس.

ودعا النائب مصطفى بن أحمد عن كتلة تحيا تونس إلى "ضرورة التعديل حماية للمشروع الوطني المؤتمن على مشسروع الانتقال الديمقراطي،، مؤكّدا "وجود قنوات تعمل على تغذية العنف والطائفية والكراهية وأضرت بأهداف الانتقال وبالتعبئة الاجتماعيّة".

وشدد على ضرورة التفكير بعمق في إصلاح قطاع الإعلام السسمعي والبصري وتكريس حرية الإعلام في تونس بعيداً

عن وضع اليد على الإعلام. ومن جهته تساءل النائب فبصل التبيني عن دور الهايكا التعديلي إزاء ما يحصل في العديد من القنوات التونسية خاصّة منها التابعة لأحزاب سياسيّة.

وأوقفت قوات الأمن التونسية البث المياشس لقناة نسسمة الخاصة في أبريل 2019 بتهمــة مخالفــة القوانــين المنظمة للقطاع السمعي والبصري.

وانتظرنا أربع سنوات حتى تسوي القناة وضعيتها مع أن القانون يلزمها بذلك في مدة لا تتجاوز السنة الواحدة". وتابع "لم بكن هناك اعتراف بالضوابط والقوانين في كراس الشروط وقاموا بكل المراوغات، للأسبف كان هناك ازدراء للقانون وكل قرارات الهيئة".

وسبق أن نشرت الهايكا تقريرا خاصا بملف قناة الزيتونة ومختلف الإجراءات والقرارات المتخذة بشانها، موضّحة أسباب عدم منحها ترخيصا للبث.

وفي نوفمبر 2017 أصدرت الهيئة قرارا يقضى بتسليط غرامة مالية على قناة الزيتونة قدرها خمسون ألف دينار (حوالي 16500 ألـف دولار أميركي) وذلك لمُو اصلَّة ممارستها نشاطات بث دون إجازة استنادا إلى أحكام الفصل 31 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011.

وتسعود حالة من الانفلات العام في المشبهد الإعلامي والسياسي، ما يؤثر على تطبيق القرارات والقوانين، وأصبحت وسائل الإعلام بروباغندا للوصول إلى البرلمان، على غرار تقرير دائرة الحسابات الذي كشيف أن كل من يملك وسيلة إعلام يخول له فعلا الوصول إلى البرلمان، مثل تجربة مالك قناة نسمة قطب الإعلام نبيل القروي، وتجربة سعيد الجزيري الذي تحوّل من إمام مسجد إلى نائب بالبرلمان من خلال حشده الناخبين عبر إذاعة القرآن الكريم.

وتم إيقاف القروي في 25 ديسمبر من العام الماضي بتهمة تبييض الأموال والتهرب الضريبي، وهي قضية رفعتها ضده منظمة "أناً يقطُّ" الحقوقية منذ

🗣 باريس – نددت أكثر من 150 صحافية رياضية في فرنسا بالتمييز والتحرش الجنسى من قبل زملاء العمل والمعلقين

على مواقع التواصل الاجتماعي. وكتبت الصحافيات في نداء نشرته صحيفة "لوموند" الفرنسية "حان الوقت لنا نحن الصحافيات الرياضيات أن نتحد ونمارس الضغط" علىٰ الصناعة، وذلك وسلط جدل عالمي حول سوء السلوك الجنسي.

وجاء في النداء "نريد أن نكون في المقدمــة، نحن فــي عــام 2021 ولم يعد مقبولا التعامل مع الرياضة من قبل الرجال فقط. لـم يعد ممكنا احتمال معاملة النساء على أنهن أدنى منزلة

في غرف الأخبار الرياضية". وأشارت الصحافيات إلى إحصائيات أصدرتها أكبر هيئة مراقبة إعلامية فرنسية، هي المجلس السمعي البصري الأعلى، تظهّر أن نسبة أصوات النساء في جميع التغطيات الرياضية الإذاعية والتلفزيونية في فرنسا بلغت

13 في المئة فقط العام المأضي. ورُّغه أن نحو نصف الصحافيين في فرنسا نساء، إلا أنهن يشكلن فقط 10 في المئة من الصحافيين الرياضيين

البالغ عددهم ثلاثة آلاف في البلاد. وبثت قناة "كنال+" الفرنسية فيلما وثائقيا مساء الأحد لعدد من صحافيات الرياضة بتحدثن فيه عن التعليقات الجنسية والتمييز والتحرش والأمور التي يتعرضن لها سـواء في العمل أو

عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وقالت مخرجة الفيلم الصحافية الرياضية ماري بورتولانو إن الهدف من الفيلم هو استنكار "طريقة التفكير" في أعقباب حركة "مي.تو" والحركات النسائية الأخرى.

وإلى جانب روايات التصرش الجنسي والتصريحات الحنسعة، يسلط الفيلم الوثائقي الضوء أيضا على الأدوار الهامشية التي أعطيت لبعض النساء في البرامـج الرياضية التلفزيونية حيث طُلب منهن في الغالب

أن يظهرن بشكل جيد. وأفاد موقع "ليجور" وصحف فرنسية أنه تمت إزالة جزء من الفيلم الوثائقي الدي يركز على المعلق الرياضي المعروف بيير مينيس، الذي يعمل في قناة "كنال+"، قبل بنه بناء على طلب القناة التلفزيونية. واتهمت صحافيات في الفيلم الوثائقي مينيس بالتحرش الجنسى المتكرر أثناء العمل.



وفي مقطع فيديو عام 2011 تم تداوله على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، شــوهد مينيس وهو أحد كبار نقاد التلفزيون الفرنسي لكرة القدم، يمسك يصحافية ويقبلها دون موافقتها خلال عرض تلفزيوني. وأعرب مينيس عن أسفه لسلوكه السابق، مضيفا أن ما اتهم به "لا يطاق

في مناخ عام 2021". وقالت الوزيرة المكلفة بالمواطنة مارلين شيابا إن مثل هذا السلوك غير مقبول، لكنها حذرت أيضا من أن سلوك مينيس يمكن أن يكون مجرد قمة جبل الجليد. وأكدت "الشهرة ليست تصريحا يسمح لشخص ما بالتحرش الجنسى بزملائه في العمل".

محاكمات لصحافيين إيرانيين بتهم غامضة

الصحافيين الدولية، السلطات الإيرانية بالإفراج عن الصحافي أمير دهباشي و التوقف عن اعتقال الصحافيين بذرائع مختلفة وتهم غامضة.

وأصدر مكتب المحافظ بيانًا في 19 مارس الماضي، أعيد نشسره في وسسائل الإعلام المحلّية، زعم فيه أن الدّهباشي "ليس صحافيًا، ولم يعمل في أي منصات إخبارية محلية واستخدم فقط مواقع التواصل الاجتماعي للتشهير

بالمسؤولين الحكوميين في المحافظة". وجاء في البيان أن قضية الدهباشي قد تم رفعها بالفعل أمام المحاكم وتم القبض عليه ليقضي عقوبة بالسـجن. لكن لجنة حماية الصحافيين لم تتمكن

واعتقلت قوات الأمن في محافظة بوشــهر بجنوب غرب البلاد، دهباشــى واقتادته إلى سبجن إقليمي في عاصمة المحافظة بعد نشسر تقرير يزعم أن مكتب محافظ بوشهر قد تورط في ممارسات فاسدة تتعلق بمشروع بناء، بحسب خص مطلع على القضية، تحدث إلى لجنة حماية الصحافيين بشرط عدم

الكشف عن هويته خوفا من الانتقام. ورفع مكتب المحافظ دعوى قضائية ضد الدهباشي بتهمة التشهير و"إهانة مسؤول حكومي".

من تحديد ما إذا كان الدهباشي قد حضر أي جلسة استماع في قضيته أو الحكم

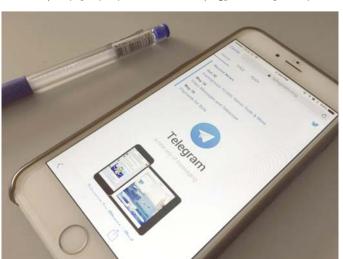
الذي صدر عليه. وصرح شريف منصور، منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حمايـة الصحافيين، أنه "يجب على السلطات الإيرانية إطلاق سراح الصحافى أمير دهباشى على الفور ودون قيد أو شرط".

وأضاف "إن استمرار إيران في سبجن الصحافيين بتهم غامضة انتقاما ئ مواقع التواصل ن تقاريرهــم علـ الاجتماعي هو شكل شائن من الرقابة ىحب أن ينتهي".

وذكر المصدر المقرب من دهباشي أنه كان ينشر بشبكل متكرر أخيارا علي تيلغرام، لكنه قال إن هذا الحساب تم حذفه بعد اعتقاله.

ويأتى اعتقال دهباشى، بعد أيام قليلة من إدانة القاضى محمد رضا محمدي كشكولي، من الفرع 9 لمحكمة الإعلام بطهران، المدير الإداري لوكالة أنباء "فارس" الحكومية واثنين من مراسليها بتهمة "نشسر أخبار كاذبة"، وفق نادي الصحافيين الشيباب.

كما أدانت نفس المحكمة مديري صحيفتي "مغرب ديلي" و"فرهان أشتي" المعتدلة شبيه الرسمية بالتهم نفسها.



وسيلة الصحافيين الإيرانيين المفضلة تزعج السلطات